الفصل الحادي عشر

الفاعل

اهتمام الزجاج ببيان الفاعل :

يرد ذلك كثيرا في معانيه ، ومن أمثلة ذلك :

قال في توجيه قوله تعالى : ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾[1] : " اسم الفاعل مضمر في (ترى) أي : وترى أنت الناس " [2] ، وستأتي أمثلة كثيرة لذلك هنا .

الفاعل يرفعه الفعل :

قرر ذلك الزجاج في أثناء توجيهه لقوله تعالى:﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[3] عندما قال:" ومن قرأ : (كفلها زكرياءُ) رفعه بفعله ، فالمعنى ـ فيما ذكره أبو عبيدة ـ : ضمنها ، ومعناه في هذا : ضمن القيام بأمرها ، ومن قرأ : (كفَّلها زكرياءَ) بالنصب فالمعنى : وكفلها الله زكرياء " [4] .

قلت : والقراءة الأولى فيما ذكره هنا هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، والثانية قراءة عاصم في رواية أبي بكر [5] .

وقال في توجيه قوله تعالى : ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [6] : " يرفع (أحدهما) بـ(يبلغن) ، و(كلاهما) عطف عليه ، ويقرأ (يبلغان) ويكون (أحدهما) بدلا من الألف " [7] ، وفي كلامه إشارة إلى أن فاعل (يبلغان) هو ألف الاثنين ، وهذه القراءة قرأ بها حمزة والكسائي [8] .

---

(١) الحج /٢ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه٣/٤١٠.
(٣) آل عمران/٣٧.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٠٢ ، ٤٠٣ .
(٥) انظر السبعة ص٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والحجة لأبي علي ٣/٣٣ .
(٦) الإسراء /٢٣ .
(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٣٤ .
(٨) انظر الحجة لأبي علي ٥/٩٦ .

أحكام الفاعل

الحكم الأول : عدم استغناء الفعل عنه :

قرر الزجاج هذا الحكم في توجيه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [1] فقال : " (بدا) فعل لا يستغني عن فاعل [2] ، العرب تقول : قد بدا لي بداء ، أي تغير رأيي عما كان عليه ، وأكثر العرب تقول: قد بدا لي ، ولا تذكر (بداء) لكثرته ؛ لأن في الكلام دليلا على تغير رأيه فترك الفاعل وهو مراد ، ثم بين ما البداء فقال : (ليسجننه) " [3] .

الحكم الثاني : تانيث الفعل له إذا كان مؤنثًا :

تناول الزجاج هذه القضية في مواضع من معانيه هذا بيانها :

ـ قال في توجيه قوله تعالى : ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾[4] : " (شفاعة) مرفوع لأنه اسم ما لم يسم فاعله ، والاسم إذا لم يسم من فعل به رفع ؛ لأن الفعل يصير حديثا عنه كما يصير حديثا عن الفاعل ، وتقول : لا يقبل منها شفاعة ، ولا تقبل ؛ لأن معنى تأنيث ما لا ينتج غير حقيقة ، فلك في لفظه في الفعل التذكير والتأنيث ، تقول : قبل منك الشفاعة ، وقد قبلت منك الشفاعة ، وكذلك : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾[5] ؛ لأن موعظة ووعظ وشفاعة وشفع واحد ، فلذلك جاز التذكير والتأنيث على اللفظ والمعنى .

وأما ما يعقل ويكون منه النسل والولادة نحو : امرأة ورجل ، وناقة وجمل ، فيصح في مؤنثه لفظ التذكير ،ولو قلت : قام جارتك ، ونحر ناقتك كان قبيحا وهو جائز على قبحه؛ لأن الناقة والجارة تدلان على معنى التأنيث ،فاجتزئ بلفظهما عن تأنيث الفعل .

فأما الأسماء التي تقع للمذكرين وأصحاب المؤنث فلا بد فيها من علم التأنيث ؛ لأن الكلام للفائدة ، والقصد به الإبانة ، فلو سميت امرأة بـ(قاسم) لم يجز أن يقال : جاءني قاسم فلا يعلم أمذكرا عنيت أم مؤنثا ، وليس إلى حذف هذه التاء إذا كانت

---

(١) يوسف /٣٥ .

(٢) كذا في النسخة المخطوطة ٢٤٨ تقصير من معانيه ، وفي المعاني المطبوع :(بدا : فعل استغنى عن فاعل) ، وسياق الكلام بعده يدل على صحة ما ورد في النسخة المخطوطة؛لأن المعنى هو أن الفاعل في الآية مقدر ، وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٠٤ . (٤) البقرة /٤٨ . (٥) البقرة /٢٧٥ .

فارقة بين معنيين سبيل ، كما انه إذا جرى ذكر رجلين لم يجز أن تقول : قد قام ، ولا يجوز إلا أن تقول : قاما ، فعلامة التأنيث فيما فيه اللبس كعلامة التثنية هاهنا "[1] .

قلت : ظاهر كلام الزجاج هنا أن الفاعل إذا كان مؤنثا حقيقيا فإن تأنيث الفعل له جائز لا واجب ، إلا في حالة وقوع اللبس عند عدم التأنيث كما إذا كان الفاعل المؤنث منقولا من علم لمذكر ، والذي عليه جمهور النحاة أن الفاعل المؤنث الحقيقي يجب تأنيث الفعل له متى كان متصلا به غير مفصول عنه ، ولا فرق في ذلك بين ما يلبس وما لا يلبس ، وقد شذوا ما حكاه سيبويه [2] من قول بعض العرب : قال فلانة، وذكروا أنه رديء يقتصر فيه على السماع ، فإذا انفصل الفاعل المذكور عن الفعل بفاصل كان تأنيث الفعل له جائزا نحو : حضرت القاضي امرأة ، وهو أكثر من التذكير إلا أن يكون الفصل بـ(إلا) فإن التأنيث حينئذ خاص بالشعر عند الأخفش ، وأجازه ابن مالك في الكلام على قلة نحو : ما حضرت إلا امرأة [3] .

ـ وقال في توجيه قوله تعالى : ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾[4] : " (فنادته الملائكة) و(فناداه الملائكة) الوجهان جميعا جائزان ؛ لأن الجماعة يلحقها اسم التأنيث لأن معناها معنى جماعة ، ويجوز أن يعبر عنها بلفظ التذكير كما يقال : جمع الملائكة ، ويجوز أن تقول : نادته الملائكة وإنما ناداه جبرائيل وحده ؛ لأنَّ المعنى : أتاه النداء من هذا الجنس ، كما تقول : ركب فلان في السفن وإنما ركب سفينة واحدة ، تريد بذلك : جعل ركوبه في هذا الجنس " [5] .

قلت : القراءة بالتاء قرأ بها ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر ، وبالألف قرأ بها حمزة والكسائي [6] .

ـ وذكر الزجاج في توجيه قوله تعالى :﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾[7] قراءتين في (يحل) بالياء والتاء ، وقال : " فمن قرأ بالياء فلأن الياء في معنى جميع النساء ، والنساء تدل على التأنيث ، فيستغنى عن تأنيث (يحل) ، ويجوز (لا تحل) بالتاء على معنى :

(١) معاني الزجاج ١/١٢٩ ، ١٣٠ . (٢) انظر الكتاب ٢/٣٨ . (٣) انظر التصريح ١/٢٧٨ : ٢٨٠ .
(٤) آل عمران /٣٩ . (٥) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٠٥ .
(٦) انظر السبعة ص٢٠٥ ، والحجة لأبي علي ٣/٣٧ . (٧) الأحزاب /٥٢ .

لا تحل لك جماعة النساء " [1] .

والقراءة بالياء قرأ بها السبعة إلا أبا عمرو فإنه قرأ بالتاء ، وروي عنه أيضا القراءة بالياء [2] .

ـ وقال في توجيه قوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ﴾ [3] : " (يناله التقوى منكم) و(تناله)، فمن أنث فللفظ التقوى، ومن ذكر فلأن معنى التقوى والتقى معنى واحد "[4].

ـ وقال في توجيه قوله تعالى : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [5] : " جاز تذكير (جاءه) وقال تعالى في موضع آخر : ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [6] لأن كل تأنيث ليس بحقيقي فتذكيره جائز ، ألا ترى أن الموعظة والوعظ معبران عن معنى واحد "[7].

ـ وقال في توجيه قوله تعالى : ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ﴾ [8] : " فأما قوله : (بيت طائفة منهم) فذكر ولم يقل :(بيتت) فلأن كل تأنيث غير حقيقي فتعبيره بلفظ التذكير جائز ، تقول: قالت طائفة من أهل الكتاب ، وقال طائفة من المسلمين ؛ لأن طائفة وفريقا في معنى واحد ، فكذلك قوله عز وجل : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ وقوله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ يعني الوعظ إذا قلت : فمن جاءه موعظة " [9] .

ـ وقال في توجيه قوله تعالى : ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [10] : " دخلت التاء و(قوم) مذكرون لأن المعنى : كذبت جماعة قوم نوح " [11] .

الحكم الثالث : إفراد الفعل إذا كان فاعله مثنى أو جمعا :

تحدث الزجاج عن هذا الحكم في موضعين :

الأول : في توجيه قوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [12] ، وفيه يقول : " في (أسروا) قولان : أجودهما أن يكون (الذين) في موضع رفع بدلا من الواو في (أسروا) أو مبينا عن معنى الواو ، والمعنى : إلا استمعوه وهم يلعبون ، وأسروا النجوى ، ثم بين من هم هؤلاء فكان بدلا من الواو .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٣٤ . (٢) انظر السبعة ص٥٢٣ ، والحجة لأبي علي ٥/٤٧٩ .
(٣) الحج /٣٧ . (٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٢٩ . (٥) البقرة /٢٧٥ .
(٦) يونس /٥٧ . (٧) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٥٨ . (٨) النساء /٨١ .
(٩) معاني القرآن وإعرابه٢/٨١ ، ٨٢ . (١٠) الشعراء /١٠٥ .
(١١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٩٥ . (١٢) الأنبياء /٣ .

ويجوز أن يكون رفعا على الذم على معنى : هم الذين ظلموا ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على معنى : أعني الذين ظلموا " [1] .

وفي كلامه إشارة إلى أن الفاعل إذا دل على جمع لم يلحق بفعله علامة تدل عليه ، وقد اقتصر سيبويه [2] في توجيه الآية على الوجه الأول مما ذكره الزجاج .

الثاني : قال في توجيه قوله تعالى : ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [3] : " قال أبو عبيدة : (ليسوا سواء) جمع (ليس) وهو متقدم كما قال القائل : أكلوني البراغيث ، وكما قال : ﴿عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [4] ، وهذا ليس كما قال ؛ لأن ذكر أهل الكتاب قد جرى فأخبر الله أنهم غير متساوين فقال : ليسوا سواء " [5] .

وإنما ذكرت هذا الموضع لأن اسم (كان) وأخواتها عند النحويين بمنزلة الفاعل ، وسيأتي توجيه الزجاج لقوله تعالى : ﴿عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ في فصل البدل .

ارتفاع الاسم الظاهر بالجار والمجرور أو الظرف :

تقدم حديثه في فصل المبتدأ والخبر .

حذف الفعل للدلالة :

يذهب الزجاج إلى جواز حذف فعل الفاعل أو نائبه من اللفظ إذا أجيب بالكلام استفهام مقدر ، ويدل على ذلك ما قاله في توجيه قوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾ [6] ، وفيه يقول : " المعنى : يسبح لله رجال في بيوت أذن الله أن ترفع ، وتقرأ (يُسبَّح) ويرفع (رجال) ههنا على تفسير ما لم يسم فاعله ، فيكون المعنى أنه لما قال : يسبح له فيها كأنه قيل : من يسبح له ؟ فقيل : يسبح رجالٌ ، كما قال الشاعر :

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما يطيح الطوائح [7] " [8]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨٣ ، ٣٨٤ . (٢) انظر الكتاب ٢/٤١ .
(٣) آل عمران /١١٣ . (٤) المائدة /٧١ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٥٨ . (٦) النور /٣٦ ، ٣٧ .
(٧) من بحر الطويل للحارث بن نهيك أو غيره ، من شواهد الكتاب ١/٢٨٨ وقد تأوله سيبويه بأنه على تقدير : ليبكه ضارعٌ ، ولنظره في شرح الكافية للرضي ١/١٧٣ ، والخزانة ٨/١٣٩ .
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٥ ، ٤٦ .

جواز زيادة باء الجر مع الفاعل :

يشير إلى ذلك الزجاج في توجيه قوله تعالى : ﴿وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [1] حيث يقول : " موضع الباء رفع ، والمعنى : وكفينا حاسبين ، و(حاسبين) منصوب على وجهين : على التمييز وعلى الحال ، ودخلت الباء في (كفى بنا) لأنه خبر في معنى الأمر ، معناه: اكتفوا بالله حسيبا " [2] .

(١) الأنبياء /٤٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/٣ .

obeikandl.com